الموقف الأمريكي-السوفيتي من النزاع الأثيوبي-الصومالي حول أوغادين (١٩٦٤-١٩٨٢) -دراسة تاريخية-

م.د.موفق هادي سالم الدفاعي
كلية التربية _ الاصمعي / جامعة ديالى

ملخص البحث

برزت أهمية مشاكل الحدود بشكل كبير ، بعد حصول الدول على استقلالها، فكانت منطق القرن الأفريقي من بين تلك المناطق ، لاسيما أثيوبيا والصومال ، إذ احتدمت هذه المشاكل إلى صراعات بين الطرفين ، وهذه الصراعات بدأت تشغل بال الدول الكبرى المتمثلة بالقطبين الرئيسين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي .

إن المواقف الأمريكية-السوفيتية تجاه النزاع الحدودي الأثيوبي الصومالي حول أوغادين قد بدأ بالظهور بشكل كبير في سبعينيات القرن الماضي، إذ اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية موقف الحياد بعد أن كانت حليفاً لدى أثيوبيا، ولكن بظهور النفوذ السوفيتي في منطقة القرن الأفريقي، وتحول علاقاتها نحو أثيوبيا تاركة حليفتها الصومال، هذا أدى بطبيعة الحال إلى تبدل مواقع في القرن الأفريقي، حيث كانت روسيا تروم قيام تحالف شيوعي بضم أثيوبيا واليمن الجنوبي، وكان تحول الروس في تحالفها من الصومال إلى اثيوبيا لسبب مهم وكبير وهو الحد من ظهور النفوذ الصيني في المنطقة والذي قد يؤثر في توازن القوى في منطقة مهمة كمنطقة البحر الأحمر، ولأهمية القرن الأفريقي فقد أرادت الدول الكبرى، أن يكون لها موطئ قدم، وأن تكون لها علاقات مع بعض الدول المطلة على البحر الأحمر لتأمين وصول النفط إلى أوربا.

٣٤٣

المقدمة

تعدّ مشاكل الحدود من أعقد المشاكل وأكثرها انتشاراً بين الدول التي تحاول استخدامها كذريعة لإعلان الحرب على الطرف. وهذا بدوره يؤدي إلى خسائر بشرية ومادية يدفع ثمنها شعوب طرفي النزاع، لذلك يجب على الدول التي تعاني من هكذا نوع من المشكلات، توخي الحذر والتأني، كي لاتؤدي تلك القضايا إلى عواقب لاتحمد عقباها.

لذا فإن دراستنا للموقف الأمريكي والسوفيتي عن النزاع الحدودي-الأثيوبي الصومالي حول أوغادين، لم يكن مجرد موقف دولي تجاه دولتين متنازعتين على أرض حدودية لها جذور تاريخية، بقدر ما تتمتع به هاتين الدولتين من موقع مهم على البحر الأحمر والذي يعرف بالقرن الأفريقي، والذي كان ومازال محط أنظار الدول الكبرى والتي لعبت دوراً كبيراً في تعميق الخلافات من أجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية على حساب دماء وثروات الشعوب المتنازعة.

ولأهمية ماجرى في القرن من أحداث في سبعينيات القرن الماضي والتي أصبحت مسرحاً لتدخلات دولية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي تحتم علينا إبراز الأهمية والدور الذي لعبه كلا القطبين.

يتكون بحثنا من مقدمة وثلاث مباحث تتلوها خاتمة، تناول المبحث الأول الجذور التاريخية للنزاع، أما المبحث الثاني فتطرق إلى الموقف الأمريكي والسوفيتي من المواجهة العسكرية التي حصلت في أثيوبيا والصومال بين عامي (١٩٦٤-١٩٧٧)، أما المبحث الثالث فتحدث عن التطورات العسكرية بين طرفي النزاع وأثرها على المواقف الأمريكية والسوفيتية، كما تناول البحث بعض المواقف الدولية والإقليمية الأخرى.

من المشاكل التي واجهت الباحث عدم توفر الوثائق غير المنشورة والتي كانت منهلاً يغترف منه الباحثون المعلومات الدقيقة والمعاصرة للحدث، فضلاً عن صعوبات الوضع الأمني التي كانت حائلاً دون توفرها.

المبحث الأول

الجذور التاريخية للنزاع الأثيوبي-الصومالي حول أوغادين

تشكل قضية الحدود الأثيوبية-الصومالية أعقد مشاكل الحدود في منطقة القرن الأفريقي، وهو نزاع تاريخي اتضحت ملامحه في منتصف القرن العشرين، وبريطانيا من أبرز الدول الكبرى التي كان لها بصمات واضحة في رسم هذا النزاع، تليها إيطاليا من حيث التأثير السياسي، بينما لم يكن لفرنسا الدور المؤثر في ذلك، وإنما كانت تراقب الأحداث عن كثب[1].

إزاء ذلك يمكن تمييز ثلاث مراحل شهدت تذبذبات الحدود بين الطرفين:-

١- المرحلة الأولى (١٨٨٢-١٩١٣):

تبدأ هذه المرحلة ببداية التوسع الإيطالي في أرتيريا عام ١٨٨٢، وانتهت بوفاة (منليك الثاني) ملك أثيوبيا، والذي أكملت في عهده صورة الحدود السياسية لأثيوبيا المعاصرة[2].

كان أهم مايميز تاريخ المنطقة في تلك الفترة، فرض الحماية البريطانية على أجزاء من الصومال عام ١٨٨٤، وسيطرة إيطاليا على قسم آخر من الصومال عام ١٨٨٩ وإعلان أرتيريا كمستعمرة إيطالية عام ١٨٨٩، وتمت تسمية الصومال البريطاني عام ١٨٩٧، فضلاً عن النزاع الأثيوبي-الإيطالي حول منطقتي أوغادين وهرر[3].

أما أثيوبيا فقد واصلت توسعها نحو الشرق، إذ استولى الملك منليك الثاني على إمارة هرر عام ١٨٨٧ بمساعدة الإيطاليين، ثم قامت أثيوبيا بضم منطقة أوغادين اليها عام ١٨٨٩، بعد أن اشتركت مع القوات البريطانية في إخماد الثورة المهدية في السودان. ومن الجدير بالذكر أن أثيوبيا تغاضت عن التوسع الإيطالي في أرتيريا بسبب الانقسام الداخلي بين الأمراء والنبلاء والأسر الكبرى في الأقاليم، وبين السلطة المركزية في أثيوبيا، هذا فضلاً عن تحديات التهديد الإسلامي المجاور لها[4].

أمام انشغال السلطة المركزية في أثيوبيا بهذه التحديات الداخلية والخارجية أخذ الإيطاليون عام ١٨٨٩ يتحركون نحو جنوب أثيوبيا، حيث أسست إيطاليا عام ١٨٩٠ شركة عرفت بشركة شرق أفريقيا لإدارة المناطق الداخلية للساحل الأفريقي، وفي الرابع والعشرين من آذار عام ١٨٩١ تم توقيع اتفاقية إيطالية-بريطانية تحدد مناطق التفوق الإيطالي من النيل الأزرق حتى سواحل البحر الأحمر[5].

وفي عام ١٨٩٤ توصلت بريطانيا وإيطاليا إلى اتفاق مشترك بشأن الحدود بين أراضي الصومال الخاضعة لهما، فسيطرت بريطانيا على هرر وسيطرت إيطاليا على أوغادين. ولم تستشر كل من بريطانيا وإيطاليا الأثيوبيين والصوماليين حول هذا الاتفاق. وشهد عام ١٨٩٥ انهيار العلاقات الأثيوبية-الإيطالية، أدت إلى نشوب المواجهة المسلحة بينهما في موقعة عدوة الشهيرة، هزمت القوات الإيطالية على أيدي أثيوبيا[6].

كانت موقعة عدوة كارثة عسكرية بالنسبة لإيطاليا، أجبرتها على التخلي عن التوسع الاستعماري لعقود عدة، ولهذا فقد شهدت السنوات التالية لموقعة عدوة

مفاوضات بين القوى المتنازعة في القرن الأفريقي للاتفاق حول الحدود بين مناطق نفوذها المتنازعة[٧].

وكانت أولى تلك الاتفاقيات هي معاهدة الصلح بين أثيوبيا وإيطاليا لعام ١٨٩٦، والتي أنهت الحرب بينهما، واعترفت باستقلال أثيوبيا، ورسمت بموجبها الحدود بين ارتيريا وأثيوبيا. وفي السادس عشر من مايس عام ١٩٠٨ عقدت معاهدة أثيوبية-إيطالية جديدة نصت على أن تكون منطقة أوغادين ضمن حدود أثيوبيا، ولكن الطرفين لم يتمكنا من الاتفاق على ترسيم الحدود لصعوبة تحديد الخط الذي يفصل بين أثيوبيا عن الأراضي الساحلية والتي تسمى بأراضي القبائل[٨].

٢- المرحلة الثانية (١٩١٤-١٩٥٤):

بعد موت منليك عام ١٩١٣ اعتلى ليج ياسو الحكم من بعده، حيث توجت المرحلة الثانية بمجموعة من التغيرات التي شهدتها الحدود في منطقة القرن الأفريقي، ومن أبرز هذه التغيرات، توقيع معاهدة الصداقة الإيطالية-الأثيوبية عام ١٩٢٨، ثم الاحتلال الإيطالي لأثيوبيا عام ١٩٣٥، ثم سيطرة بريطانيا تماماً على الأقاليم الصومالية التي كانت موضع ادعاءات بين القوى الاستعمارية المتنافسة، وتلك الأقاليم تشكل ٩% من الأقاليم التي يقطنها الصوماليون ماعدا جيبوتي، هذا يعني انكماش أثيوبيا مرة أخرى طوال السنوات ١٩٣٥-١٩٥٤ بعد التوسع الذي تحقق في عهد منليك الثاني[٩].

وفي عام ١٩١٦ خلع (ليج ياسو) عن عرش أثيوبيا لتحالفه مع المانيا أثناء الحرب العالمية الأولى، ونصبت بعده (زوديتو) ابنة الملك منليك الثاني لتكون امبراطورة على عرش أثيوبيا. ولكن بعد وفاة هذه الامبراطورة في عام ١٩٣٠، اعتلى العرش الإمبراطور (هيلا سلاسي)[١٠] في الثالث من نيسان عام ١٩٣٠. وكان الغزو الإيطالي لأثيوبيا في منتصف الثلاثينات هو قمة المواجهة الأثيوبية-الإيطالية، واستطاع موسوليني[١١] أن يعلن ضم أثيوبيا إلى إيطاليا في الأول من مايس ١٩٣٦، ودمج منطقة أوغادين في الصومال الإيطالي[١٢].

وبقيام الحرب العالمية الثانية ورجحان كفة الحلفاء، انهزمت إيطاليا بدخول القوات البريطانية أديس أبابا عام ١٩٤١، ووضعت أوغادين تحت الإدارة البريطانية، وخضعت أراضي الصومال للاحتلال العسكري البريطاني، وكان هذا من العوامل المباشرة التي أيقظت المشاعر القومية لدى الصوماليين. وجراء المفاوضات البريطانية-الأثيوبية عقدت اتفاقية بين الطرفين في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٤٣، نصت على اعتبار منطقة أوغادين جزءاً منفصلاً عن أثيوبيا، تتولى القوات العسكرية البريطانية إدارتها[١٣].

اقترحت بريطانيا فكرة الصومال الكبير لترسيخ نفوذها هناك، ولهذا طرح وزير الخارجية البريطاني (أرنست بيغن) فكرة تجميع الأقاليم التي يسكنها الصوماليون ووضعها تحت الوصاية البريطانية عام ١٩٤٦، إلاّ ان ذلك الاقتراح لاقى معارضة شديدة من جانب بعض الدول، ومن بينها فرنسا التي طالبت بعودة الحكم الإيطالي إلى الصومال الإيطالي، وكذلك اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية

بوضع الصومال تحت الوصاية الدولية، واستمر خضوع الصومال للإدارة العسكرية الإيطالية حتى عام ١٩٤٩، حيث خولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إيطاليا الوصاية على المنطقة لمدة عشر سنوات ابتداءً من الثاني من كانون الأول ١٩٥٠، وكانت مهمة إيطاليا التمهيد لاستقلال المنطقة بإشراف مجلس استشاري تابع للأمم المتحدة[١٤].

ونظراً لامتناع أثيوبيا عن التعاون مع إيطاليا في تعيين الحدود بينهما وبين الصومال، قامت بريطانيا، بالاتفاق مع أثيوبيا قبل تسلم الصومال البريطاني إلى الإدارة الإيطالية برسم خط الحدود بين الصومال وأثيوبيا وأسمته (الخط الإداري المؤقت) ويلتقي بحدود الصومال البريطاني سابقاً عند خط طول ثمان واربعين شرقاً وخط عرض ثمانية شمالاً وعلى بعد (١٨٠) ميلاً نحو الداخل من المحيط الهندي. وبينما قبلت بريطانيا هذا الخط بتحفظات تمكنها من إعادة النظر فيه، فإن أثيوبيا لم تعترف فيما بين سنوات ١٩٥٠-١٩٥٦ بذلك الخط كحدود سياسية دائمة بينها وبين الصومال[١٤].

أما الصوماليون فتمسكوا بخط طول سبع واربعين شرقاً وخط عرض ثمانية شمالاً، لأن الخط الإداري المؤقت جزّأ أرض الصومال إلى قسمين، وأرغم الكثير من الصوماليين ممن كانوا من الصومال الإيطالي السابق على الخضوع إلى الإدارة الأثيوبية، وارضاءاً لأثيوبيا وقعت السلطات البريطانية معها في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٥٤ اتفاقية تعهدت فيها بريطانيا بسحب حاكمها العسكري من منطقة هود وجزء من منطقة أوغادين، على أن تتولى الحكومة الأثيوبية إدارتها اعتباراً من الثامن والعشرين من شباط عام ١٩٥٥، ورغم ما أكدته هذه الاتفاقية من حق القبائل في المراعي على جانبي الحدود، فقد ثار الصوماليون واحتجوا على وضع جزء من الأراضي الصومالية تحت سيطرة أثيوبيا، دون موافقة أهالي البلاد أصحاب الحق الشرعي بها[١٦].

وكانت أثيوبيا من أشد المعترضين على القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن الصومال، ثم قدمت أثيوبيا ادعاءات لتثبيت أحقيتها في الأراضي الصومالية، فمن الناحية القانونية تؤكد أثيوبيا بأنها صاحبة الحق في هذه الأراضي بمقتضى معاهداتها مع الدول الأوربية، ومن الناحية التاريخية يقول الأثيوبيون انهم وصلوا إلى بحيرة فكتوريا جنوباً ووصلوا حتى الخرطوم قبل غيرهم، وان حقوقهم تصل إلى هذا المدى، ولكن الحقيقة التاريخية تقول، إن الأصول الصومالية كانت أقدم، وكانت الأسس العرقية واللغوية والدينية والحضارية أهم العوامل المشتركة بين مكوناتها[١٧].

بينما لم تكن لأثيوبيا ماتثبت ادعاءاتها لاسيما التي أعلنها رئيس وزرائها في خطابها أمام مؤتمر تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣، والقائم على مقولة تدعي، أن أثيوبيا كانت مملكة استمرت ثلاثة آلاف عام من الماضي، وان حدودها كانت تمتد إلى البحر الأحمر وسواحل المحيط الهندي، بينما لم تكن هنالك دولة اسمها الصومال، بطبيعة الحال هذا الادعاء يمثل إهانة للتاريخ وتجني كبير على الحقائق التاريخية وتجاهل اجتماعي وديني[١٤].

٣- المرحلة الثالثة (١٩٥٥-١٩٦٢):

قبل أن تستعيد أثيوبيا مناطق توسعها السابقة في هود وأوغادين في منتصف الخمسينيات، تمكنت الامبراطورية الأثيوبية من الحاق أرتيريا كإقليم إداري عام ١٩٦٢، وهكذا تمكنت أثيوبيا باعتبارها دولة داخلية أن تطل على السواحل للمرة الأولى في تاريخها الوسيط والحديث، وتحولت بذلك إلى دولة مختلفة الأجناس، وأصبح التنافر العرقي واللغوي والديني من السمات الرئيسة في كيان الدولة، وتشكلت بذلك حدود جديدة لمنطقة القرن الأفريقي برمتها(١٩).

نجد ان أثيوبيا قبلت في نفس الوقت الخط الإداري المؤقت الذي كانت بريطانيا قد وضعته عام ١٩٥٠ للفصل بين حدود أثيوبيا وأراضي الصومال التي كانت تحت الوصاية، إلى أن تسوى مشكلة الحدود، وبعد استقلال الصومال عام ١٩٦٠ اعتبرت الأخيرة ان واجبها القومي يقتضي مساعدة الصوماليين عبر الحدود بالتأييد المادي والمعنوي في حين اعتبرت أثيوبيا وكينيا وفرنسا هذه السياسة من جانب الصومال عملاً عدائياً، وتدخل في الشؤون الداخلية بجاراتها الإقليمية، بالرغم من ان هذه الحدود في الواقع حدود غير طبيعية وغير بشرية، انها حدود هندسية في معظمها يتخطاها الرعاة الصوماليون داخل جمهورية الصومال لأغراض الرعي الأمر الذي جعل منطقة الحدود هذه تشهد تصعيداً في الحوادث والمواجهات المسلحة بين الصومال وأثيوبيا(٢٠).

المبحث الثاني

الموقف الأمريكي-السوفيتي من اندلاع النزاع (١٩٦٤-١٩٧٧)

١- بداية المواجهة العسكرية الأثيوبية-الصومالية (١٩٦٤-١٩٧٧):

إن من الطبيعي عندما حصلت الصومال على استقلالها السياسي في تموز ١٩٦٠ ان تتطلع الى استكمال وحدة ترابها، ولهذا نصت المادة السادسة من دستور الدولة الجديد على تحقيق وحدة الأراضي الصومالية، وكان هذا يعني مطالبة أثيوبيا بإقليم أوغادين ومطالبة كينيا بالإقليم الشمالي الشرقي، ومطالبة فرنسا بإقليم (عفر وعيسى)، على أساس ان المناطق الثلاث تسكنها قبائل صومالية. وفي ذات الوقت تكون حزب صومالي في الإقليم الشمالي الشرقي في كينيا، والذي طالب بانفصال الإقليم وانضمامه الى الصومال، كانت العلاقات بين الصومال وأثيوبيا آخذة بالتدهور السريع، وفي المناطق المتنازع عليها أوغادين وهود، فكانت القوات الأثيوبية في حالة تأهب نتيجة تحرشات جرت على الحدود، وفي المدة مابين ١٩٦١-١٩٦٣ كان التأزم يتصاعد بين الدولتين، وسط حملات إذاعية وصحفية[٢١].

وفي غمرة حملات الهجوم الإعلامية بين الجانبين، قامت الحرب على الحدود الأثيوبية الصومالية في كانون الثاني ١٩٦٤ وسط اتهامات متبادلة من الجانبين، وفي الوقت نفسه أفادت البيانات الأثيوبية، ان القوات الصومالية الجوية قد اخترقت المجال الجوي الأثيوبي في الرابع عشر والسادس عشر من كانون الثاني ١٩٦٤، وجرت اشتباكات في مدينة (جيجيا)، وان القوات الصومالية شنت هجوماً في السابع والعاشر من شباط من العام المذكور على مدينتي (توجا وديبرا جوريالى) على الحدود، نجد أن حكومة مقاديشو قد اتهمت القوات الأثيوبية بشن هجوم بري على المدن الصومالية ودخول مدينة (فرفر) واحتلال قرى قبل أن تصدهم القوات الصومالية[٢٢].

ولم تدم تلك الحرب أكثر من شهرين، حتى سرى وقف إطلاق النار باستثناء بعض الانتهاكات على الحدود، وطالب وزراء خارجية الدول الأفريقية بعقد مؤتمر في دار السلام عاصمة تنزانيا من الثاني عشر الى الخامس عشر من شباط ١٩٦٤ بين الحكومتين الصومالية والأثيوبية، والشروع في إجراء مفاوضات من أجل تسوية النزاع بين الطرفين، ولم تمض أيام على عقد المؤتمر حتى تم توقيع اتفاقية الخرطوم، والتي نصت على انسحاب قوات الجانبين على بعد (١٠-١٥) كم على الحدود، ومنذ ذلك التاريخ اتخذ الصومال أسلوب التفاوض لتحقيق مطالبه الإقليمية[٢٣].

وفي شباط ١٩٦٨ تشكلت لجنة أثيوبية-صومالية مشتركة تجتمع كل ثلاثة شهور للعمل على حل مشاكل الحدود بين الجانبين، وقد تمكنت منظمة الوحدة الأفريقية في هذه المرة من احتواء هذه الأزمة جزئياً على الأقل، على الرغم من بقاء الصومال متمسكاً بحق تقرير المصير للسكان في منطقة القرن الأفريقي، كذلك فقد كانت هنالك عوامل خارجية ساعدت منظمة الوحدة الأفريقية على احتواء الصراع لمدة من الزمن، ومن أهم تلك العوامل، التغيرات الدولية التي سادت في الستينيات لم تكن تسمح بشن أي صراع بين أي دولتين، فقد جرت حرب الأوغاديين الأولى في

الوقت الذي أصبحت فيه القوتان الكبريتان تتطلعان الى كيفية الحد من الحرب الباردة التي قامت خلال تلك الحقبة في أوربا[٢٤].

فضلاً عما ذكر، هناك عامل آخر يضاف هو عدم تقبل المناخ الدولي لبروز أي صراع دولي حول الحدود بين دولتين أفريقيتين، وينحصر هذا العامل في أن الوضع العسكري للصومال لم يكن يسمح بمواصلة الحرب، إذ برزت ساحة القتال مدى تفوق الجيش الامبراطوري الأثيوبي من حيث التدريب والتسليح وبفضل المعونة الأمريكية[٢٥].

لقد ظهرت عوامل جديدة أدت الى حدوث تغير في توازن القوى وإلى تزايد الصراع في منطقة القرن الأفريقي، ففي الثالث من شباط عام ١٩٦٩ اعتلى السلطة في الصومال الجنرال محمد سياد بري[٢٦].

أما في أثيوبيا فيمكن حصر العوامل التي استجدت عن الصراع على مجموعة عوامل، العامل الأول، تصاعد القتال في أرتيريا، وفقدان الحكومة الأثيوبية القدرة العسكرية على جمع الحركة التحررية الأرتيرية، وثانياً تدهور أوضاعها الداخلية، كان من نتيجة حدوث انقلاب عسكري أثيوبي في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٧٤، والذي أدى الى عزل الإمبراطور هيلا سلاسي، وإقامة حكم ثوري، تولى قيادته (مانجستو هيلي ماريام)، ليصبح رئيساً للبلاد[٢٧].

أما العامل الثالث الذي أزّم الصراع بين البلدين، وهو النقطة المتعلقة بالنفط، فمنذ عام ١٩٧٢ شرعت شركة نفط أمريكية في أعمال حفر على الجانب الأثيوبي من الحدود في إقليم اوغادين، وكان من نتيجة تلك الأعمال اكتشاف النفط بكميات هائلة في إحدى المدن التي تقع على بعد ثلاثين ميلاً من الحدود الصومالية، وضماناً لأمن تلك المنطقة، حشدت الحكومة الأثيوبية قواتها على الحدود، وردت الصومال بالمثل، ولم تنجح المحادثات التي جرت بين الحكومتين خلال شهري كانون الأول ١٩٧٣، وكانون الثاني ١٩٧٤ في تهدئة الوضع بين البلدين، خاصة وأن القوات الأثيوبية قد حرمت البدو الرحل الصوماليين من التزود بالمياه من الإقليم[٢٨].

وهناك عامل آخر يضاف إلى العوامل السابقة، وهو المقاطعة العربية التي جرت خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، والتي أبرزت أهمية ضمان طريق النفط ونقله من منطقة الخليج العربي وإيران إلى أوربا[٢٩].

٢- الموقف الأمريكي:

لقد أثارت السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الأفريقي في سبعينيات القرن الماضي، تساؤلات كثيرة، بسبب ما اكتنفت هذه السياسة غموضاً كبيراً، وتناقضاً واضحاً، أدى إلى طمس معالم الرؤية الواضحة أمام المراقبين السياسيين، وتجلت تلك السياسة بالموقف السلبي في أزمة كانت تعتبر من أخطر الأزمات وأهمها تأثيراً على ميزان القوى الدولي، إذ ظلت تراقب الأحداث عن كثب، هذا أدى بطبيعة الحال إلى تمهيد الطريق للتغلغل السوفيتي في منطقة حيوية كمنطقة القرن الأفريقي[٣٠].

نجد أن النظرة الأمريكية للوضع قد تغيرت بتغير الأحداث في القارة الأفريقية، فبعد أن استقر الوضع لموسكو في أثيوبيا، أصبح هو الموجه لسياستها، وتكفل بإعادة تخطيط شرق أفريقيا، ومحاولة تفريغ منطقة الصومال الغربي من سكانها وطردهم بعيداً عن أراضي الصومال، فضلاً عن محاولة الروس لبسط نفوذهم من أثيوبيا حتى مشارف موريتانيا، إلى جانب أحداث الخلل في توازن القوى في شبه الجزيرة العربية، ويدخل في هذا الإطار تطور العلاقات بين دولتي اليمن الشمالي والجنوبي[٣٠].

وهكذا وجدت الولايات المتحدة مبرراً لاستعادة وجودها في المنطقة بعد تورط موسكو كطرف مباشر في الصراع، لوجود تباين في الموقف الأمريكي، فهي كانت ترفض مايحدث في جبهة أوغادين، على انه عدوان صومالي على أثيوبيا، هذا من جانب، ومن جانب آخر كانت تحذر الروس من اختراق حدود الصومال الدولية من قبل أثيوبيا، هذا الموقف الأمريكي أثار تحسس وحيرة الصومال التي كانت تصبو إلى المساعدة الأمريكية، ويمثل هذا الاعتبارات التي أعلنتها سياسة الوفاق بعد تبدل المواقع بين موسكو وواشنطن في كل من أثيوبيا والصومال، ليس هذا فحسب بل ان الولايات المتحدة الأمريكية قد حلت محل الروس في المواقع المؤثرة في الشرق الأوسط[٣١].

إلا ان ذلك لايعني ان المساعدات الأمريكية لأثيوبيا قد توقفت، حيث ان المساعدات الأمريكية لأثيوبيا بدأت عام ١٩٥٠، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الثلاثين من حزيران ١٩٦٨، بلغت المساعدات الأمريكية ماقيمته ١٣٥ مليون دولار، الأمر الذي يفسر سر الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بشكل عام وأثيوبيا بشكل خاص[٣٢].

لم يكن الخلاف الصومالي-الأثيوبي يشكل من وجهة النظر الأمريكية خطورة كبيرة على أثيوبيا، لأن طاقاتها المادية والبشرية واستعداداتها العسكرية أكثر من الصومال، واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية على تحفظها وتجاهلت المخاوف الأثيوبية من الغزو الصومالي، حيث قام الرئيس الأثيوبي مانجستو هيلا مريام بمناورة سياسية، فألغى اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة، وفي ضوء ذلك تدهورت العلاقات بين الولايات المتحدة وأثيوبيا من جهة، وتدهور العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والصومال من جهة أخرى[٣٤].

٣- الموقف السوفيتي:

لقد برز الدور السوفيتي في صراعات القرن الأفريقي في ضوء النزاع الأثيوبي-الصومالي حول أوغادين، منذ استقلال الصومال ١٩٦٠، حيث ركز السوفيت علاقاتهم في القرن الأفريقي على الصومال، متمثلاً بعقد اتفاقية عسكرية معها عام ١٩٧٠ لتدريب وتجهيز قواتها المسلحة، مقابل استخدام السوفيت التسهيلات البحرية في ميناء بربرة الصومالي الواقع على خليج عدن[٣٤].

وبعد اعتلاء محمد سياد بري السلطة في الصومال عام ١٩٦٩، ظل النفوذ السوفيتي قوياً، وتبلور ذلك عام ١٩٧٢ من خلال زيارة وزير الدفاع

السوفيتي (اندريه جريتشكو) لمقاديشو، وقد التزم الروس في هذه الفترة بمساعدة الصومال عسكرياً، ونتج عن ذلك وصول ٣٦٠٠ مستشار سوفيتي إلى الصومال عام ١٩٧٤[٣٦].

ولكن بعد الانقلاب العسكري الذي حصل في أثيوبيا عام ١٩٧٤ باعتلاء مانجستو هيلا مريام السلطة في أثيوبيا، بدأ السوفيت في تحسين علاقاتهم مع حاكم أثيوبيا الجديد، وهكذا تأصلت بذور الخلاف بين الاتحاد السوفيتي والصومال، لقد كان التواجد السوفيتي في الصومال واسعاً، إذ كان يتضمن ممراً جوياً لنقل المساعدات والمعونات العسكرية، فضلاً عن مركز اتصالات وخزانات وقود ومنصات صواريخ[٣٧].

إن عملية تقارب الاتحاد السوفيتي نحو أثيوبيا ومدها بالسلاح، بعد فتور العلاقات السوفيتية-الصومالية، جاء لعدة اعتبارات منها، رغبة الاتحاد السوفيتي في قيام اتحاد فيدرالي بين أثيوبيا وارتيريا وإقليم أوغادين، أو قيام اتحاد فيدرالي أكبر يضم الدول الماركسية حيث يشمل أثيوبيا والصومال واليمن الجنوبي وحتى جيبوتي[٣٨].

واشتركت القوات الروسية وحليفتها الكوبية مع القوات الأثيوبية في دحر الصوماليين في أوغادين، وكانت السياسة تستغل حاجة دول المنطقة (القرن الأفريقي) للمساعدة العسكرية والاقتصادية لتحصل منها على امتيازات وتسهيلات وقواعد عسكرية، إذ كانت ترسل الأسلحة إلى أثيوبيا وهي مازالت تتلقى المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية. وبوجه عام فإن السياسة الروسية تسعى دائماً للوصول إلى أهدافها متخطية دون إثارة كافة العوائق ومتوخية في ذات الوقت عدم الاصطدام بالمشاعر القومية والوطنية[٣٩].

المبحث الثالث

التطورات العسكرية وأثرها في المواقف الأمريكية-السوفيتية (١٩٧٧-١٩٨٢)

١- المواجهة العسكرية الأثيوبية-الصومالية (١٩٧٧-١٩٨٢):

أدت جميع التطورات التي استجدت على المسرح الدولي إلى قلب الموازين التي تقوم بها الدول الكبرى في منطقة القرن الأفريقي، سرعان ماأدى إلى اندلاع المواجهة الثانية بين الصومال وأثيوبيا، ففي بداية عام ١٩٧٧، أعلنت فرنسا عن استعدادها لمنح الاستقلال لإقليم (عفر وعيسى)، فأعربت حكومة أديس أبابا عن تخوفها من أن يغزو الصومال الإقليم بعد الانسحاب الفرنسي، وكان هذا يعني إغلاق منفذ هام على البحر لأثيوبيا ممثلاً في ميناء جيبوتي، وقد ردت حكومة مقاديشو بأنها ستحترم إرادة الشعب في الإقليم، كما سترحب بأي طلب للانضمام[٤٠].

وبدأت المواجهة العسكرية باتهامات أثيوبيا للصومال بدعم العصابات في أوغادين، وكذلك دعم الثورة الأرتيرية، فضلاً عن دعم العناصر المناهضة للحكومة الأثيوبية. وازداد الموقف اشتعالاً بشأن جيبوتي، فقد اتهم كل طرف الآخر بمحاولة ضمها إليه، وقد تطورت هذه المواجهة إلى حرب واسعة[٤١].

وبدأت عملية التعبئة العسكرية بين الطرفين وخاصة في إقليم هرر الأثيوبي المتاخم لجيبوتي، وفي منطقة أوغادين على الحدود الأثيوبية-الصومالية، ومن الجدير بالذكر ان هنالك مايقارب من خمسة آلاف جندي فرنسي موجودين في جيبوتي، والتي حصلت على استقلالها في السابع والعشرين من حزيران ١٩٧٧، كما كانت حاملة الطائرات (نوشي) وعلى ظهرها ست وثلاثون طائرة وثمانون من مشاة البحرية موجودون في ميناء جيبوتي[٤٢].

وفي الوقت نفسه كانت هنالك معارك قد دارت في بعض المدن الأثيوبية بين القوات الحكومية، وبين رجال المقاومة الأثيوبية من أعضاء حركة الاتحاد الديمقراطي الأثيوبي المناهضة للحكومة العسكرية في أديس أبابا، إذ قامت الحكومة باستيعاب هذا الموقف، بعد أن أصدر المجلس العسكري الأثيوبي قراراً بإعلان العفو العام على كل المواطنين الأثيوبيين الهاربين إلى الدول المجاورة، وانه سوف يسمح لكل الذين يسلمون أنفسهم لأقرب مركز عسكري أثيوبي بالعودة إلى منازلهم واستعادت ممتلكاتهم التي تركوها، كان هدفه السيطرة على الوضع في الداخل والتهيؤ للمواجهة الخارجية[٤٣].

وقد حذر الرئيس الصومالي من أن استمرار تدفق الأسلحة الخفيفة إلى أثيوبيا يشكل مصدر خطر على أمن الصومال، وأضاف ان بلاده تدرس مشكلة القرن الأفريقي بعناية قبل أن يتخذ قراره الحاسم[٤٤].

وجراء القتال المستمر بين جبهة تحرير غرب الصومال والقوات الأثيوبية، فقد أعلنت الجبهة انها حررت حوالي ٦٠% من أراضي إقليم أوغادين، بينما قامت الحكومة الأثيوبية بتجنيد ضباط طيارين أوربيين لقيادة طائراتها[٤٥].

وفي خضم تلك الأحداث أكد وزير الخارجية الصومالي عبد الرحمن جامايار في برقية أرسلها إلى وليام أتيكي سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية، ان الصومال لم تهاجم أثيوبيا ولن تهاجم أي بلد آخر، وان الحكومة الصومالية ترفض الاتهامات الأثيوبية، التي تزعم ان الصومال هاجمت إقليم أوغادين في أثيوبيا، وأضاف أن أثيوبيا تحاول ان تخفي الهزائم التي ألحقتها بها جبهة تحرير غرب الصومال، وان هذه الاتهامات ماهي إلا مقدمات لشن هجوم ضد الصومال[٤٦].

كما سيطرت جبهة تحرير غرب الصومال على ثلاث مدن رئيسة في إقليم أوغادين هي (ديرداوان وهرر وجيجيكا)، وذكرت مصادر دبلوماسية في مقاديشو بأن الاتحاد السوفيتي حاول أن يضغط على الصومال لوقف مساندتها لقوات جبهة تحرير غرب الصومال، كما هاجم وزير خارجية أثيوبيا فيليك جيدلي، الصومال واتهمها بالعدوان المسلح على إقليم اوغادين ومحاولة ضمه لأراضيها[٤٧].

وفي تصريح للرئيس الصومالي أكد فيه ان بلاده سوف تتدخل في النزاع القائم في أوغادين، إذا مااشترك جنود أجانب في المعركة، وأضاف انه اصبح من الواضح أن أثيوبيا تستعد لغزو الصومال، واستطرد قائلاً "ان تدخل أي قوى أجنبية في الشؤون الداخلية لأفريقيا إهانة لمنظمة الوحدة الأفريقية وعار على أثيوبيا"، كما أكد على موقف حكومته من ثوار أوغادين وارتيريا فقال "إن إعطاء الشعوب التي تناضل من أجل استقلالها حتى تقرير المصير، الحل الوحيد لهاتين المشكلتين[٤٨].

حذرت الصومال من تدويل الصراع الدائم حول إقليم أوغادين، مما قد يهدد نشوب حرب عالمية في منطقة القرن الأفريقي، من خلال ما قام به نظام أثيوبيا العسكري بجلب قوات أجنبية لمساعدته، وان الصومال من جانبه سيحتفظ بحق للدفاع عن حدوده وحماية جبهة تحرير غرب الصومال، وفي الوقت نفسه أعلن رئيس دولة الغابون (عمر نونجو) ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك، انه قد يتجه إلى تقديم طلب إلى مجلس الأمن لإرسال قوات لحفظ السلام في منطقة القرن الأفريقي[٤].

ونتيجة المساندة العسكرية لأثيوبيا من قبل السوفيت والقوات الكوبية استطاعت من تحقيق نصر كاسح على الصوماليين[٥].

لكن في تموز عام ١٩٨٢ تجددت المواجهات العسكرية بين الطرفين، عندما أعلنت وزارة الدفاع الصومالية، ان قوات أثيوبية قامت بغزو قرية (جالجودوب) في وسط الصومال[٥]. بعد ذلك طالب الرئيس الصومالي منظمة الوحدة الأفريقية بالتدخل لوقف العدوان الأثيوبي، وحذر أثيوبيا من مخاطر العدوان، وأكد ان الصومال لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا العدوان، بل ستدافع عن وحدة أراضيها، من جهة أخرى ذكرت وكالة الأنباء الصومالية الرسمية، ان الطائرات الأثيوبية قصفت مراكز تجمعات القوة الصومالية في قرية (بالندال) عن الحدود بين البلدين، وأكدت الوكالة ان القتال مازال مستمراً بين قوات المشاة الأثيوبية والقوات البرية الصومالية على الحدود الشرقية الصومالية لصحراء أوغادين التي تسيطر عليها أثيوبيا[٢].

كما قامت طائرتين مقاتلتين تابعين للنظام الأثيوبي بالإغارة على مدينة (بالكايو) عاصمة إقليم (مردوج) الصومالي، إلا ان المقاومات الأرضية الصومالية تمكنت من إسقاط إحدى الطائرتين وأجبرت الأخرى على القرار[٣].

وفي ظل المواجهة العسكرية وجه الرئيس الصومالي في تموز من عام ١٩٨٢ نداءاً إلى رئيس منظمة الوحدة الأفريقية (دانيال أراب موي) ورئيس جمهورية كينيا آنذاك يبلغه بخطورة الموقف ويطالبه بالتدخل من أجل وضع حد للمعارك الصومالية- الأثيوبية[٤].

من جانب آخر أعلن الرئيس الصومالي على استعداد بلاده لإجراء محادثات مع أثيوبيا لأجل إيجاد حل سلمي للخلافات بين البلدين حول إقليم أوغادين، واعرب عن استعداده للذهاب إلى أي مكان لإجراء حوار مع النظام الأثيوبي حول منح سكان أوغادين حق تقرير المصير وإيجاد حل لتلك المشكلة[٥].

ولكن جراء الهجمات المتواصلة مع القوات الأثيوبية على المناطق الحدودية مع الصومال، أعلن الرئيس الصومالي حالة الطوارئ على حدود البلاد مع أثيوبيا، ومنح وزير الدفاع والقادة العسكريين الصوماليين جميع الصلاحيات الممكنة للدفاع عن البلاد، وأعلنت الصومال انها قتلت أكثر من مئتي وخمسين جندياً أثيوبياً وجرحت أكثر من خمسين آخرين، في قتال عنيف في منطقتي (غالدونوب وباميال)[٦].

وفي إجراء دعائي ذكرت إذاعة مقاديشو الرسمية، ان معدات وأسلحة أمريكية قد تم إيصالها إلى الصومال عبر جسر جوي بين واشنطن ومقاديشو لمواجهة الغزو الأثيوبي[٥٢].

ولأجل إيقاف الغزو الأثيوبي على الصومال، ناشد وزير الخارجية الصومالي (عبد الرحمن جامع بري) كل الدول الصديقة بمساندة استقلال الصومال، وأطلع وزير الدفاع الإيطالي (ليبو لانجورني) في روما، على الموقف الصومالي ازاء الهجمات المتكررة للقوات الأثيوبية على أراضيها[٥٣].

ولهذا يعتبر كل ما حققه المجتمع الصومالي في أوغادين ترجمة حية وشهادة صادقة، لأنه استطاع في السنوات الأخيرة أن يفرض ويعزز استقلاله الحضاري عن أثيوبيا، وأن يثبت هويته العربية الإسلامية بحيث لم يبقَ له سوى تسجيل سيادته القانونية على ترابه، ويعد هذا بحد ذاته انتصاراً قوياً بالقياس إلى حجم التحديات وضعف الإمكانيات، وقلة المساعدات والمساندات[٥٤].

٢- الموقف الأمريكي:

على الرغم من قيام الصومال في الثالث عشر من شباط عام ١٩٧٧ بإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع موسكو، إلا ان الولايات المتحدة الأمريكية امتنعت عن تسليح الصومال لعدة أسباب منها، أن تأمل أمريكا في استعادة أثيوبيا ما فقدته من أراضي، بالرغم من إلغاء أديس أبابا لمعاهداتها مع واشنطن، وإغلاق القواعد الأمريكية، والسبب الآخر ان الولايات المتحدة الأمريكية لاتؤيد تجزئة أثيوبيا[٦٠].

في الخامس عشر من آب ١٩٨٠، عقدة الولايات المتحدة الأمريكية مع الصومال معاهدة، حصلت بموجبها على امتيازات في قاعدة (بربرة) البحرية التي سبق أن بناها الروس أثناء وجودهم في الصومال، مقابل مساعدة تقدمها واشنطن للصومال لاتتجاوز أربعين مليون دولار، تقدم على شكل مساعدات عسكرية دفاعية مشروطة بعدم استعمالها في حربها في أوغادين، ومن الصومال يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تهدد مناطق النفوذ السوفيتية في أثيوبيا واليمن الجنوبي، حيث امتد نشاطها ليشمل كافة دول القرن الأفريقي وأفريقيا الشرقية والجنوبية بما في ذلك الدول المطلة على البحر الأحمر[٦١].

لذا نجد ان الاتفاق الأمريكي-الصومالي قد أثار كلاً من اليمن الجنوبي وأثيوبيا اللتين اعتبرتا نفسيهما معنيتين بالتهديد الناتج عن الوجود الأمريكي في الصومال. وصرح سفير اليمن الجنوبي في أديس أبابا خلال احتفالية أقيمت بمناسبة توقيع اتفاقية صداقة وتعاون بين الدولتين في أيلول ١٩٨٠ لمدة عشرين عاماً، قائلاً "ان الدولتين هما الهدفان المقصودان بالاتفاق الأمريكي الصومالي، وان لديهما أصدقاء أقوياء هم مجموعة الدول الاشتراكية وخاصة الاتحاد السوفيتي"[٦٢].

وقفت الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النزاع الأثيوبي-الصومالي حول أوغادين موقفاً محايداً، مما جعل الصومال يشعر بخيبة أمل كبيرة جراء هذا الموقف، ومما يبرر هذا الموقف للولايات المتحدة انها لم تستطع أن تساعد دولة تعد عتها من أجل انتهاك المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، بالمقابل ان الولايات

المتحدة الأمريكية لم تتخذ موقفاً حازماً من أداته الصومال عندما دخلت أوغادين، لذلك نلاحظ أن الموقف الأمريكي تجاه أحداث القرن الأفريقي، بدأ يأخذ في الاعتبار اتجاهات السياسة الأمريكية في هذه المنطقة، والتي مرت بمراحل عديدة بدءاً بمرحلة الحياد ومروراً بمرحلة محاولة أمريكا حل الأزمة دبلوماسياً عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية، ثم الحد من الخسائر بعد فشلها في احتواء الأزمة وانتهاءاً بالتهديد الأمريكي للروس والكوبيين لتدخلهم في عموم أفريقياً(٦٣).

ومما يثير الدهشة هي التصريحات الأمريكية في تحذير موسكو من استمرار تورطهم في أفريقيا، وضرورة بقاء أفريقيا بعيدة عن حلبة الصراع بين الشرق والغرب، وان أفضل الوسائل لحل المشاكل الأفريقية، هو عدم تدخل القوى العظمى في حل هذه المشاكل(٦٤).

٣- الموقف السوفيتي:

في أواخر عام ١٩٧٦ عقد الصوماليون اتفاقاً مع السوفيت سمح بموجبه للحكومة السوفيتية بإقامة قاعدة جوية سوفيتية قرب مقاديشو، واستمر الوفاق السوفيتي-الصومالي قائماً حتى عام ١٩٧٧ العام الذي قام به الصوماليون بطرد الخبراء الروس، الأمر الذي دفع الروس لعقد معاهدة صداقة مع أثيوبيا، وسبق أن حاول الروس قبل انهيار علاقاتهم مع الصومال أن يقنعوا الصومال وأثيوبيا ببدء مرحلة من التعايش والتعاون بينهما، وان يشكلا مع اليمن الجنوبي مثلثاً موالياً للروس في البحر الأحمر، غير ان الصومال رفضت ذلك لأن هذا الوفاق سيكون على حساب الحقوق الصومالية في أوغادين(٦٤).

ونتيجة لتوقف التعاون السوفيتي-الصومالي، قام الاتحاد السوفيتي بتركيز ثقله إلى جانب أثيوبيا يدعمونها في حربها مع الصومال، حيث أقاموا جسراً جوياً لتزويد أديس أبابا بالمدرعات والصواريخ، وان ثلاثة عشر طائرة روسية هبطت في قاعدة (ديري زيت) جنوب أديس أبابا(٦٥).

ساهمت المساعدات الروسية لأثيوبيا في اندحار الصوماليين في أوغادين وحصول الروس على امتيازات عديدة في الأراضي والقواعد الأثيوبية من ضمنها حق استعمال القواعد البحرية والجوية، منها قاعدة (دهلك) البحرية كقاعدة رئيسة في منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي. وكان من أبرز سمات السياسة التي اتبعها السوفيت في البحر الأحمر، عدم قيامها على أسس أيديولوجية واعتمادها الأسلوب الانتهازي في محاولة للحصول على المكاسب بكافة السبل حتى ولو تعارضت مع مبادئها ونظرياتها الايديولوجية، ولقد استقبلت أثيوبيا أعداداً هائلة من المستشارين والفنيين الروس للمساعدة في مختلف القطاعات العسكرية ولتقديم المشورة في سبيل مقاومة الثورة الارتيرية وثورة غرب الصومال في أوغادين(٦٦).

لهذا يمكن القول ان السوفيت رغبوا بالمخاطرة بكسب عداء الصومال، ابتغاء الحصول على حليف أكبر وأكثر نفوذاً، حينما اتجهوا إلى الدفاع عن أثيوبيا، وانهم وجدوا ان مصالحهم على المدى البعيد تقتضي بالدعم الكامل لأثيوبيا وليس الصومال. وكان سبب ذلك يرجع توخي خطر التقارب الصيني- الأثيوبي، بعدما

تهيأت ظروف كثيرة قد تؤدي إلى تقدم الصين نحو ملء الفراغ الأمريكي في أثيوبيا[٦٩].

إن حرب الأوغاديين بين الصومال وأثيوبيا، لاتشكل من وجهة نظر العرف الدولي حرباً علنية قائمة بين دولتين، هذا بالرغم من كافة الاتهامات المتبادلة بين الحكومتين المعنيتين بالصراع، بل أنها أشبه بحركة انفصالية تجري داخل أثيوبيا، ومن جهة أخرى فإن تصاعد الحرب في المنطقة قد جرى في ظل عاملين، هما الاختيار الروسي للورقة الأثيوبية على حساب الصداقة مع الصومال من جهة أخرى، والتقارب الأخير الذي جرى بين هذا الأخير والدول العربية وكذلك الغرب من جهة أخرى، ان هذين العاملين أضفيا سمات مميزة على الحرب الجارية وجعلا من ساحة القتال مسرحاً للتنافس الجاري بين الدولتين العظمتين[٦٩].

وفيما يتعلق بتسليح الجيش الأثيوبي، فقد عقدت أثيوبيا اتفاقاً سرياً مع الاتحاد السوفيتي، إذ تسلمت أثيوبيا بموجب هذا الاتفاق أسلحة روسية بقيمة خمسين مليون دولار، ومن بين تلك الأسلحة طائرات (ميج ٢١) وصواريخ (أرض-جو)، كما جاء في الاتفاق زيادة عدد الخبراء العسكريين والمستشارين الروس العاملين في أثيوبيا[٧٠].

ومما تجدر إليه الإشارة ان الاتحاد السوفيتي قد قدم الكثير من المساعدات اللوجستية لأثيوبيا، إذ تزايد عدد الخبراء الروس فضلاً عن الخبراء الكوبيين من ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف خبير، كما كان هنالك العشرات من الخبراء التشيكوسلوفاك والألمان الشرقيين كانوا قد شاركوا في تدريب القوات الأثيوبية[٧٠].

٤ـ مواقف دولية واقليمية اخرى

أ- الدول الغربية:

ينبع اهتمام دول أوروبا الغربية بمنطقة القرن الأفريقي من أن المنطقة تشرف على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، فضلاً عن قربها من الخليج العربي والمحيط الهندي، وهي المسارات التي يتدفق من خلالها النفط العربي إلى أوربا الغربية عبر البحر المتوسط. لم يكن موقف دول أوربا الغربية إيجابياً تجاه المطالب الصومالية، حيث اتسم الموقف الأوربي بالحذر والخوف من التورط في النزاع وانعكس ذلك في تردد كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية آنذاك في إمداد الصومال بالأسلحة، بل أن هذه الدولة قامت في نهاية عام (١٩٧٧) بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركتها في منع إرسال الأسلحة إلى الصومال. وتأكد هذا الموقف في اجتماع الدول الغربية في واشنطن في كانون الثاني (١٩٧٨)، والذي أصدر بياناً عبر فيه عن حرص الدول الغربية على عدم التورط في النزاع وتفضيل نقل القضية برمتها إلى منظمة الوحدة الأفريقية لتتولى معالجتها. وظلت هذه هي الملامح العامة للموقف الغربي التي تبلورت بوضوح في مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات السوق الأوروبية المشتركة المنعقد في نيسان (١٩٧٨)، حيث كان الاتجاه العام لموقف الدول الغربية يتحدد باعتماد استراتيجية التهدئة للتخفيف من حدة النزاع ومحاولة الوصول إلى حل دائم عن طريق الوساطة[٧٢].

كان تبرير الموقف السلبي لدول أوربا الغربية تجاه مسألة النزاع الأثيوبي الصومالي على أنها مسألة موروثة منذ عهد الاستعمار ، ويعني هذا استجابة موقف دول أوربا الغربية مطابق للموقف الأمريكي المتحفظ في دعم الصومال عسكرياً خشية حدوث مواجهات حادة مع الروس. غير أن الموقف الغربي لم يكن على وتيرة واحدة، حيث خرجت فرنسا عن هذا الموقف على اعتبار أن المصالح الاستراتيجية الفرنسية في منطقة القرن الأفريقي كانت لها نوعاً من الخصوصية، لأن فرنسا هي الدول الأوروبية الغربية الوحيدة التي تمتلك وجوداً فعلياً في منطقة القرن الأفريقي، فضلاً عن وجودها العسكري في جيبوتي[٧٣].

أما فيما يتعلق بالنزاع في القرن الأفريقي، فقد أكد وزير خارجية فرنسا (لودي جرينجوا) أن حكومة بلاده على استعداد للنظر في تقديم الأسلحة إلى الصومال، ولكنها سوف تقتصر على الأسلحة الدفاعية فقط. كان هذا في المؤتمر الصحفي الذي عقد في العاصمة الكينية نيروبي في آب (١٩٧٧)[٧٤].

كما أكدت فرنسا خلال مؤتمر القمة الذي عقدته في باريس في حزيران ١٩٧٨ أن فشل سياسة (كسنجر) في القارة الأفريقية وتردد حكومة (كارتر)، قد أدى إلى خلق مواجهة مع الروس والكوبيين، لذلك تبلورت الخلافات في وجهات النظر بين فرنسا والدول الغربية الأخرى بشأن تركيز هذه الدول عن الحاجة إلى تناول التهديد الروسي الكوبي بشكل إجمالي بدلاً من التعامل مع كل قضية على حدة[٧٥].

ب- منظمة الوحدة الأفريقية:

من أولى الأعمال التي اهتمت بها منظمة الوحدة الأفريقية بعد تأسيسها هي مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، حيث أن البلدين حاولا في المؤتمر التأسيسي للمنظمة في أديس أبابا في أواخر مايس (١٩٦٣) إقناع الدول الأخرى بحقوق كل منهما في نزاع الحدود. ومن المبادئ التي تبنتها المنظمة هي مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومبدأ احترام الحدود السياسية القائمة. وهذا يعني التمسك بالحدود الموروثة مبنياً على أسس عرقية ودينية وقبلية تجعل من الصعب تغيير الحدود التي وضعتها الدول الاستعمارية، غير أن الصومال اعترضت على مبدأ الحدود القائمة ووصفت موقف المنظمة بانه انهزامي يفتقر إلى الشجاعة في مواجهة المشكلات الأفريقية[٧٦].

وبناءً على ذلك فان منظمة الوحدة الأفريقية ألزمت دولها بضرورة البقاء على الوضع القائم فيما يتعلق بالحدود والعمل على حل مشاكلها بالطرق السلمية، وقد أنشئ جهاز خاص لهذه المشاكل عن طريق التفاوض هي (لجنة الوساطة والتوفيق والتحقيق)، لكن ليس لهذه اللجنة صفة قضائية ولا قوة لفرض العقوبات، بل أنها تستمد قوتها من إرادة الأعضاء، ولهذا يلاحظ أن موقف منظمة الوحدة الأفريقية يساند موقف أثيوبيا ويخالف سياسة الصومال[٧٧].

وبعد تفاقم الخلاف الحدودي بين الطرفين تم بحثه في اجتماعات مجلس وزراء المنظمة المنعقد في دار السلام عاصمة تنزانيا في شباط (١٩٦٤)، ولم يتخذ أي إجراء إيجابي على الرغم من صدور قرار بوقف إطلاق النار، إلا أن هذا القرار لم يدخل حيز التنفيذ، وعندما تجددت الحوادث بين الطرفين، طلب ممثلوا الصومال من المنظمة في آذار (١٩٦٥) إرسال لجنة لبحث موقف اللاجئين الذين طردوا من أثيوبيا، إلا أن المنظمة لم تبحث هذا الموضوع. وفي المؤتمر الذي عقد في أديس أبابا عام (١٩٧٣) وبحضور الرئيس الصومالي والذي طلب بضرورة بحث مسألة الحدود بين الصومال وأثيوبيا بتكوين لجنة لبحث هذه المشكلة، إلا أن اللجنة لم تجتمع سوى مرة واحدة نتيجة تفجر الموقف من جديد بين الطرفين في أوغادين عام (١٩٧٧)[٧٩].

من أجل إيجاد حل آخر لتلك المشكلة، بدأت منظمة الوحدة الافريقية بتوجيه نيتها في إنشاء قوة أمن أفريقية، وأن تلك الفكرة أثيرت في بادئ الأمر وازدادت أهميتها من خلال استمرار الصراع المسلح في القرن الأفريقي، ومما ساعد على تبلور هذه الفكرة هناك نصوص ميثاق المنظمة التي اكدت إقامة قوة أمن أفريقية للدفاع عن القارة الافريقية. لكن أثيرت بعض التحفظات بشأن تشكيل تلك القوة، حيث ادعت بعض الدول الأفريقية أن هذه القوة تعيد شبح الاستعمار الجديد مرة أخرى[٨٠].

وفي مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في نيروبي (عاصمة كينيا) من ٢٤ إلى ٢٨ تموز (١٩٨١) اتخذت فيه الوفود المشاركة قراراً، اكدت فيه على ان منطقة الأوغادين جزءً متكاملاً من أثيوبيا، ولكن في عام (١٩٨٢) تجددت المواجهة العسكرية مرة أخرى، واكتفت منظمة الوحدة الافريقية بتوجيه نداء إلى الطرفين لوقف القتال. لهذا لم تستطيع المنظمة القيام بدور فعال في التقريب بين الدولتين على الرغم من الجهود التي قام بها بعض رؤساء الدول منهم الرئيس السوداني جعفر نميري عام ١٩٨٢ لحل النزاع بالطرق السلمية[٨١].

ولهذا يمكن القول أن منظمة الوحدة الافريقية لم تستطع أن تحد من النزاع المسلح بين الطرفين الصومالي والاثيوبي، كما أن عدم اقتناع الصومال بمبدأ وحدة الأراضي وقدسية الحدود وتضامن العديد من الدول الإسلامية مع الموقف الصومالي فضلاً عن استمرار تدخل القوى العظمى في منطقة القرن الأفريقي قد أضعف تماسك المنظمة وهدد وحدتها[٨٢].

الخاتمة:

إن نزاعات الحدود بين الدول وما حملت بين طياتها من مشاكل ليس بالإمكان أن تكون وليدة الصدفة، بل قد تمتد جذورها إلى فترات بعيدة، وهذه النزاعات قد تلقي بظلالها على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتنازع عليها، فكانت المواقف متباين تجاه هذا النزاع ، بحيث اصبح الشعب سلعة رائجة في سوق السياسات العالمية .

ولأهمية منطقة القرن الأفريقي رأت الدول الكبرى أن يكون لها موطئ قدم فيها، وأن تكون لها علاقات مع بعض الدول المطلة على البحر الأحمر لتأمين وصول النفط إلى أوربا، ولتشرف وتسيطر من خلال هذا الموقع على منطقة الشرق الأوسط.

ولهذا نستنتج من بحثنا هذا ما يلي:

١- لم يكن ذلك النزاع حديثاً بل كان قديماً نتيجة الإرث الاستعماري الذي خلفته بعض الدول التي كانت تسيطر على منطقة القرن الأفريقي.

٢- تبدل مواقع القوى في القرن الأفريقي بين الدول الكبرى، إذ أصبح الاتحاد السوفيتي يمد أثيوبيا بالسلاح، بعد أن كانت حليفاً للصومال، فاتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصومال وفق مبدأ توازن القوى.

٣- وقوف بعض الدول الاشتراكية منها كوبا إلى جانب الاتحاد السوفيتي، على اعتبار أن نظام الحكم في أثيوبيا أصبح جمهورياً اشتراكياً بعد أن كان ملكياً.

٤- أحقية مطالب الصومال بإقليم أوغادين، على اعتبار أن أغلب سكانها من الصوماليين.

٥- كان لجبهة تحرير غرب الصومال في أوغادين الدور الكبير في صد هجمات القوات الأثيوبية.

٦- الدعم الكبير الذي تلقته جبهة تحرير غرب الصومال من قبل الحكومة الصومالية.

٧- فشل منظمة الوحدة الأفريقية في إيجاد حل سلمي لتلك المشكلة.

٨- اتضح ان اتجاه وانفتاح الشعب الصومالي كان في الغالب نحو العالم العربي، حاله حال الشعب الارتيري، بينما كان الاتجاه الفعلي للسلطات الاثيوبية نحو القوى الامبريالية.

٩- ولاهمية البحر الأحمر الاستراتيجية، سعت العديد من الدول الامبريالية لايجاد موقع قدم لها في المنطقة (القرن الافريقي)، وكانت الحركات الثورية في الصومال وارتيريا تعرقل الكثير من تلك المساعي، الامر الذي زاد من تقارب النظام الاثيوبي بامريكا، وحتى مع الكيان الاسرائيلي.

١٠- سعت اثيوبيا الى الهيمنة على المحيط الهندي وجيبوتي واجزاء من السودان واليمن، فضلا عن عن سعيها للسيطرة على منابع نهر النيل، وذلك لتشكل قوة مؤثرة داخل القارة الافريقية.

الهوامش

(1) عبد العزيز رفاعي، أفريقيا في عهد الاستقلال، (د.م)، (د.ت)، ص٥٦٢.

(2) Stephen Alongrigg, A short history of Eritrea, Oxford Clarendon Press, 1945, P.28.

(3) Richard Greanfield, Ethiopia, A new political History, New York, 1965, P.69-70.

(4) أحمد يوسف القرعي، الخريطة السياسية للقرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، ١٩٧٨، ص٨؛ إبراهيم عبد الله محمد، الهزيمة الثالثة للكفاح التاريخي للصومال الغربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص٢٥.

(5) حورية توفيق مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦، ١٤..

(6) احمد يوسف القرعي، المصدر السابق، ص١٢.

(7) صلاح الدين حافظ، صراع القوى حول القرن الأفريقي، المجلس الوطني للثقافة والقوى والآداب، الكويت، ١٩٨٢، ص٦٩.

(8) عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص٥٦٤-٥٦٥.

(9) احمد يوسف القرعي، المصدر السابق، ص١٤.

(10) هيلا سلاسي: امبراطور الحبشة تسلم العرش عام ١٩١٦ كوصي بمساعدة البريطانيين وأصبح ملكاً او نجاشي عام ١٩٢٨، ثم أعلن امبراطوراً في نيسان عام ١٩٣٠، انتهج سياسة موالية للغرب في الخارج ومعادية للحريات الديمقراطية في الداخل، قاد حملة قمعية دموية ضد شعب أرتيريا. ينظر:
عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، بغداد، ١٩٨٦، ص٥٧٠.

(11) موسوليني (١٨٨٣-١٩٤٥): رئيس الحكومة الفاشية خلال الأعوام (١٩٢٢-١٩٤٣) وهو ينتمي في الأصل إلى الطبقة العمالية، عمل في الصحف الاشتراكية، لكنه سرعان ماانقلب إلى كاتب يميني قومي، أسس الحزب الفاشي عام ١٩١٩، زحف على روما عام ١٩٢٢، واستولى على الحكم فيها وبقي إلى أن استولى الحلفاء على الحكم في البلاد في الحرب العالمية الثانية، فانقض عليه المواطنون الإيطاليون وأعدموه. ينظر:
عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص٥٢٣.

(12) احمد يوسف القرعي، المصدر السابق، ص١٤.

(13) The New Encyclopedia Britannica, Volume 12, USA, 1985, P.969.

(14) The World Almanac and Book of Facts, 1958, P.367.

(15) Sadia Touval, Somali Nationalism, Cambridge, Harvard University Press, 1963, P.17-19.

(16) Ibid, P.19-20.

(17) صلاح الدين حافظ، المصدر السابق، ص٧١-٧٢.

(18) المصدر نفسه، ص٧٣.

(19) احمد يوسف القرعي، المصدر السابق، ص١٦.

[21]عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص٥٦٨.
[22]ثبيهة الأصفهاني، المواجهة المسلحة الأثيوبية-الصومالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، ١٩٧٨، ص٢٣.
[23]المصدر نفسه، ص٢٣.
[24]عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص٥٧١.
[25]أسعد غوثاني، أحداث القرن الأفريقي وحقيقة الصراع الأثيوبي-الارتيري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص٤٥.
[26]عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص٥٧٢.
[27]مجدي نصيف، ثورة الصومال، الطبعة الأولى، (د.م)، ١٩٧٤، ص١٩.
[28]حورية توفيق مجاهد، المصدر السابق، ص٢٩.
[29]ثبيهة الأصفهاني، المصدر السابق، ص٢٤.
[30]المصدر نفسه، ص٢٥.
[31]سوسن حسين، السياسة الأمريكية في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، ١٩٧٨، ص٣٦.
[32]جلال يحيى، محمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص٦٤٨.
[33]المصدر نفسه، ص٦٥٠.
[34]محمد عبد المولى، حركات التحرر الأفريقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص٩٧.
[35]سوسن حسين، المصدر السابق، ص٣٨.
[36]مجدي حماد، الاتحاد السوفيتي والقرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، ١٩٧٨، ص٣٢.
[37]عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص٥٩٤.
[38]مجدي حماد، المصدر السابق، ص٣٢.
[39]عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص٦٢١.
[40]الرائد وليد محمد جرادات، الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر، دار الثقافة، الدوحة، (د.ت)، ص٣٠٧-٣٠٨.
[41]ثبيهة الاصفهاني، المصدر السابق، ص٢٥.
[42]حورية توفيق مجاهد، المصدر السابق، ص٢٩.
[43]جريدة الأهرام، العدد ٣٣٠٧٨، تموز ١٩٧٧.
[44]جريدة الأهرام، العدد ٣٣٠٧٦، تموز ١٩٧٧.
[45]جريدة الأهرام، العدد ٣٣١٠٢، تموز ١٩٧٧.
[46]جريدة الأهرام، العدد ٣٣١٠٣، تموز ١٩٧٧.
[47]جريدة الأهرام، العدد ٣٣١١٠، تموز ١٩٧٧.
[48]جريدة الأهرام، العدد ٣٣١١٢، تموز ١٩٧٧.
[49]جريدة الأهرام، العدد ٣٣١٢١، تموز ١٩٧٧.
[50]جريدة الأهرام، العدد ٣٣١٢٢، تموز ١٩٧٧.
[51]حورية توفيق، المصدر السابق، ص٤٠.
[52]جريدة الثورة، العدد ٤٤٣٨، تموز ١٩٨٢.
[53]جريدة الثورة، العدد ٤٤٣٩، تموز ١٩٨٢.
[54]جريدة الثورة، العدد ٤٤٣٩، تموز ١٩٨٢.
[55]جريدة الثورة، العدد ٤٤٤٠، تموز ١٩٨٢.

[٥٥]جريدة الثورة، العدد ٤٤٦٩، تموز ١٩٨٢.
[٥٦]جريدة الثورة، العدد ٤٤٧٣، تموز ١٩٨٢.
[٥٧]جريدة الثورة، العدد ٤٤٨٥، تموز ١٩٨٢.
[٥٨]جريدة الثورة، العدد ٤٤٩١، تموز ١٩٨٢.
[٥٩]عبد العزيز رفاعي، المصدر السابق، ص٤٣٢.
[٦٠]Blair, Thompson, Ethiopia, The Country that Cut Its Head, London, 1976, P.58.
[٦١]علي نعمة الحلو، الوجود الأمريكي والصهيوني في البحر الأحمر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٤، ص٤٥.
[٦٢]الرائد وليد محمد جرادات، المصدر السابق، ص٢٦٢.
[٦٣]جلال يحيى، المصدر السابق، ص٢٥٢.
[٦٤]المصدر نفسه، ص٢٥٦.
[٦٥]الرائد وليد محمد جرادات، المصدر السابق، ص٣٠٢.
[٦٦]جريدة الأهرام، العدد ٣٣١٧٧، ١٩٧٧.
[٦٧]الرائد وليد محمد جرادات، المصدر السابق، ص٣٠٣-٣٠٤
[٦٨]مجدي حماد، المصدر السابق، ص٣٣.
[٦٩]إبراهيم عبد الله محمد، تحفة الأوفياء لمسيرة التحرير والتعريب في القرن الأفريقي، المركز الإقليمي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية في القرن الأفريقي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص١٣٩.
[٧٠]جريدة الأهرام، العدد ٣٣٠٩٣، تموز ١٩٧٧.
[٧١]جريدة الأهرام، العدد ٣٣١١١، تموز ١٩٧٧.
[٧٢]جلال يحيى، المصدر السابق، ص٦٥٦-٦٥٧.
[٧٣]المصدر نفسه، ص٦٥٧.
[٧٤]جريدة الأهرام، العدد (٣٣١١٩)، آب ١٩٧٧.
[٧٥]جلال يحيى، المصدر السابق، ص٦٥٨.
[٧٦]جلال يحيى، المصدر السابق، ص٦٥٩.
[٧٧]حورية توفيق مجاهد، المصدر السابق، ص٤٣.
[٧٨]المصدر نفسه، ص٤٥-٤٦.
[٧٩]جلال يحيى، المصدر السابق، ص٦٦٢.
[٨٠]حورية توفيق، المصدر السابق، ص٤٦.
[٨١]جلال يحيى، المصدر السابق، ص٦٦٣.

المصادر

أولاً- الكتب العربية:

١- إبراهيم عبد الله محمد، الهزيمة الثالثة للكفاح التاريخي للصومال الغربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢.
٢- أسعد غوثاني، أحداث القرن الأفريقي وحقيقة الصراع الأثيوبي-الارتيري، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠.
٣- الرائد وليد محمد جرادات، الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر، دار الثقافة، الدوحة، (د.ت).

٤- إبراهيم عبد الله محمد، تحفة الأوفياء لمسيرة التحرير والتعريب في القرن الأفريقي، المركز الإقليمي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية في القرن الأفريقي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
٥- جلال يحيى، محمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.
٦- حورية توفيق مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦.
٧- صلاح الدين حافظ، صراع القوى حول القرن الأفريقي، المجلس الوطني للثقافة والقوى والآداب، الكويت، ١٩٨٢.
٨- عبد العزيز رفاعي، أفريقيا في عهد الاستقلال، (د.م)، (د.ت).
٩- علي نعمة الحلو، الوجود الأمريكي والصهيوني في البحر الأحمر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٤.
١٠- مجدي نصيف، ثورة الصومال، الطبعة الأولى، (د.م)، ١٩٧٤.
١١- محمد عبد المولى، حركات التحرر الأفريقية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت).

ثانياً- الكتب الأجنبية:

1- Blair, Thompson, Ethiopia, The Country that Cut Its Head, London, 1976.
2- Richard Greanfield, Ethiopia, A new political History, New York, 1965.
3- Stephen Alongrigg, A short history of Eritrea, Oxford Clarendon Press, 1945.
4- Sadia Touval, Somali Nationalism, Cambridge, Harvard University Press, 1963.
5- The World Almanac and Book of Facts, 1958.

ثالثاً- الدوريات:

١- أحمد يوسف القرعي، الخريطة السياسية للقرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، ١٩٧٨.

٢- سوسن حسين، السياسة الأمريكية في القرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، ١٩٧٨.
٣- مجدي حماد، المواجهة العسكرية على الحدود الأثيوبية الصومالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٠، ١٩٧٧.
٤- مجدي حماد، الاتحاد السوفيتي والقرن الأفريقي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، ١٩٧٨.
٥- نبيهة الأصفهاني، المواجهة المسلحة الأثيوبية الصومالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤، ١٩٧٨.

رابعاً- الصحف:

١- جريدة الأهرام المصرية، تموز ١٩٧٧.
٢- جريدة الثورة العراقية، تموز ١٩٨٢.

خامساً: الموسوعات

أ- العربية :

- عبدالوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثالثة ، بغداد ، ١٩٨٦.

ب-الأجنبية :

- The New Encyclobedia , Bratannica, Volum, 12, U.S.A. , 1988.

Abstract

The importance of the boundary problems greatly after the independence of the countries where the African Horn region was among those regions, especially Ethiopia and Somalia in that these problems were heightened to conflicts between both parties. These conflicts occupied the mind of the Great Powers represented by the main poles, i.e. the United States of America and the Soviet Union.

American-Soviet situations towards the boundary Ethiopian-Somali conflict over Ogden started to emerge greatly in the seventieth of the last century where USA took at the beginning the neutral stand after it was an ally to Ethiopia, but with the appearance of the Soviet influence in the region of the African Horn and the shift of its relationships towards Ethiopia leaving its ally Somalia. Consequently, this led to an alteration of locations in the African Horn where Russia was intending to make a Communist coalition by annexing Ethiopia and the Southern Yemen. Russia shift in its coalition from Somalia to Ethiopia for an important and big reason, i.e. restricting the emergence of Chinese influence in the region which might affect the balance of powers in an important region as the Red Sea region. Due to the importance of the African Horn, the Great Powers wanted to have their own foothold and relationships with some States looking upon the Red Sea to ensure the oil arrival to Europe.